البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية

أ / ناجي بن حسين*
أ/ محمد الهادي مباركي•
أ/ عبد الحليم عيساوي•

Résumé :

L'emploi est un domaine de l'économie qui a connue ces derniers temps un profond bouleversement . l'émergence du chômage , et plus récement du chômage de longue durée par son aspect massif est devenue une des préoccupation et inquiètudes majeurs pour très grande majorité d'algériens .

Cet article a pour but d'analyser les causes et les carractéristiques du chômage en Algerie et de critiquer les politiques menés par les gouvernements succisifs pour luter contre ce phénomène qui fragilise l'équilibre socioéconomique du pays .

المقدمة

إن مواجهة أزمة البطالة تعتبر من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل ، هذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه ، فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع فقد أكدت دراسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي بأن مسألة الفقر في الجزائر ترتبط أولا بالقدرة على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القدرة الشرائية ، خاصة وأن العاطل عن العمل في الجزائر لا يستفيد من أي تعويض أو حماية اجتماعية كما هو الشأن في بعض البلدان الأخرى.
تهدف هذه الدراسة الإجابة على بعض الأسئلة الجوهرية التي تسمح لنا فهم ظاهرة البطالة وخصائصها في الجزائر ، ثم تقديم بعض الاقتراحات المناسبة قصد مواجهة هذه الظاهرة والحد من آثارها السلبية .
تتمثل أهم التساؤلات التي سنجيب عليها فيما يلي :

* أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة .
• أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة .
• أستاذ مكلف بالدروس بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة .

- ما هي العلاقة السببية الموجودة بين البطالة والتحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية ؟
- ما هي أسباب تنامي ظاهرة البطالة في الجزائر وما هي أهم خصائصها؟
- ما هي الأهداف التنموية الواجب وضعها من أجل تطوير عنصر العمل و الحد من البطالة ؟

أولا : البطالة المفهوم و الأنواع

1 . تعريف البطالة

هناك شرطين أساسيين يجتمعان معا لتعريف العاطل عن العمل وهما :

- أن يكون الشخص قادرا على العمل .
- أن يبحث عن فرصة للعمل .

وتأسيسا على ذلك يجمع الاقتصاديون و الخبراء –حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية على تعريف العاطل بأنه كل قادر على العمل ، وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ، ولكن دون جدوى([1]) .وينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة ، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب .

2 . أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة حسب الأنواع التالية ([2])

1. **البطالة الدورية :** ينتج هذا النوع عن تعاقب الدورات الاقتصادية بين مرحلتي الرواج و الركود التي تتميز بتقلص الطلب الاستهلاكي مما يجبر أصحاب الأعمال التخفيض من الإنفاق الاستثماري وما يترتب عليه من تخفيض لساعات العمل في مرحلة أولى ثم تسريح العمال في مرحلة ثانية ، وبالتالي ارتفاع معدل البطالة .
2. **البطالة الاحتكاكية :** تحدث هذه البطالة نتيجة للتنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل ، ومن الجلي أن نقص المعلومات إنما يعني عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض ، أي انتفاء الصلة بين طالبي الوظائف ومن يعرضون هذه الوظائف .
3. **البطالة الهيكلية :** يقصد بها ذلك النوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل ، بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني ، وتؤدي لإيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين والراغبين في العمل والباحثين عنه . وقد تحدث البطالة الهيكلية نتيجة

لحدوث تغير في هيكل الطلب على المنتجات أو راجعة أساسا لتغيرات هيكلية في سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة كذلك من الممكن للتكنولوجيا أن تؤدي إلى بطالة هيكلية ، كما أن البطالة الهيكلية ، من الممكن أن تحدث بسبب وقوع تغيرات محسوسة في قوة العمل ومن أمثلة ذلك دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة ، وفي هذه الحالة قد لا يحدث توافق بين مؤهلاتهم وخبراتهم من ناحية ، وما تتطلبه الوظائف المتاحة من ناحية أخرى .

4. **البطالة السافرة :** يقصد بالبطالة السافرة ، حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة ، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد ،دون جدوى و لهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل ، كما أن البطالة السافرة يمكن أن تكون إحتكاكية أو دورية أو هيكلية .

5. **البطالة المقنعة :** تعبر عن تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل ، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة لا تنتج شيئ تقريبا ، و بحيث إذا سحبت من مناصب عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض و ينتشر هذا النوع من البطالة خصوصا في قطاع الخدمات العمومية بسبب زيادة التوظيف الحكومي .

6. **البطالة الإختيارية والبطالة الإجبارية**

وهناك تصنيف آخر للبطالة حسب إرادة الشخص المتعطل عن العمل وهي البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية ، فالأولى هي حالة يتعطل فيها العامل بمحض إرادته واختياره حينما يقدم استقالته عن العمل الذي كان يعمل به ، إما لعزوفه عن العمل أو تفضيله لوقت الفراغ مع وجود مصدر آخر للدخل ، أو لأنه يبحث عن عمل أفضل يوفر له أجرا أعلى و ظروف عمل أحسن . أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري أي من غير إرادته أو اختياره وهي تحدث عن طريق تسريح العمال أي الطرد من العمل بشكل قسري رغم أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد .

ثانيا : البطالة في الجزائر : أسبابها – نتائجها – طرق معالجتها

تعتبر البطالة ظاهرة عالمية تشهدها اقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء غير أن آثارها الاقتصادية و الاجتماعية ليست واحدة ، حيث أنها في كثير من الأحيان تكون لها آثار مدمرة على مستوى النمو الاقتصادي و التماسك الاجتماعي في البلدان النامية .فما هي الأسباب الحقيقية وراء ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة ،وما هي خصائصها ؟ وما هي الإجراءات و السياسات الحكومية التي تم إعدادها لمواجه هذه المشكلة ؟

1 . تطور البطالة في الجزائر

يمكن معرفة تطور ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال تقديم الإحصائيات التالية :

الجدول (1) تطور معدل البطالة في الجزائر

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل البطالة	12,8	20,7	23,8	23,17	24,36	28,10	27,49	26,41	28,12	29,45

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

يتبن لنا من خلال المعطيات السابقة أن معدل البطالة في الجزائر يشهد تطورا ملحوظا و بوتيرة كبيرة خاصة بعد تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي ، وأصبح معدل البطالة السائد في الجزائر من أعلى مستويات البطالة في العالم إذ بلغ عدد البطالين حوالي 2,8 مليون شخص فتفوق هذه النسبة معدل البطالة السائد غداة الاستقلال مباشرة .

يجب ملاحظة أن الإحصائيات المتوفرة غير مهيكلة بكيفية جيدة تسمح بتحليل دقيق لظاهرة البطالة فإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء هي في غالب الأحيان إحصائيات إجمالية مشتتة ومن الصعب التأكد من صحتها . كما أنّ هناك صور أخرى للبطالة غير مأخوذة بعين الاعتبار في التقديرات الإحصائية مثل العمل المؤقت و العمل الغير مهيكل و العمل المنزلي ، ومنه فيعتقد بعض الإحصائيين أن معدل البطالة الوطني مبالغ فيه بما أن كل هذه الأشكال من العمل التي تتزايد باستمرار بصفة كبيرة لم يتم أخذها بعين الاعتبار . إن هذا التحفظ المسجل حول معدل البطالة في الجزائر لا يعني بأي حال من الأحوال أن المعدل الحقيقي للبطالة بعيد كليا عن هذا المعدل بل إن البطالة في الجزائر هي ظاهرة منتشرة بشكل ملفت للنظر خاصة في أوساط فئة الشباب بداية من العشرية السابقة ،" فبطالة الشباب هي القاعدة و العمل هو الاستثناء في الجزائر ، هذه الوضعية التي قد تستفحل في المستقبل " ([3]).

2 . أسباب البطالة في الجزائر

إن أزمة البطالة في الجزائر ازدادت تفاقما خاصة بعد تطبيق برنامج التثبت الهيكلي الذي حقق العديد من النتائج الإيجابية و السلبية كذلك ، فعلى صعيد الاقتصاد الكلي تم تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى كما تم تخفيض العجز في الميزانية بعد اتباع برنامج صارم في تسيير النفقات العمومية و التحكم في التطور النقدي وتم التحكم في معدل التضخم حيث أصبح في نهاية سنة 2000 في حدود

1% بعد أن بلغ 38,4% في شهر ديسمبر 1994 ([4]) .وبفعل هاتة النتائج تحسنت معدلات النمو الاقتصادي حيث أصبحت تسجل معدلات نمو إيجابية بدءا من سنة 1995 بعد أن كانت معدلات نمو سالبة قبل ذلك . لكن كل هذه النتائج الإيجابية المحققة على مستوى التوازنات الكبرى كانت على حساب التضحية بالجانب الاجتماعي ويظهر ذلك جليا في تدهور القوة الشرائية وتزايد ملحوظ في معدلات البطالة مما أدى إلى تنامي ظاهرة الفقر وتفشي الآفات الاجتماعية .

كما يمكن إرجاع السبب الرئيسي لزيادة معدلات البطالة إلى انخفاض وتراجع نمو البرامج الاستثمارية الجديدة ، فقد تراجعت نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الخام PIB ، فقد كانت هذه النسبة سنة 1993 تقدر بـ10,7 % وأصبحت 7,3 % في سنة 1994 لتصبح في حدود 4% سنتي 1995 و 1996 .كما أنه وحتى في القطاعات ذات الأولوية كقطاع الري و التربية و السكن فقد عرفت هي أيضا تراجعا في حجم الموارد الموجهة لها فيما بين سنتي 1993 و 1997 فقطاع الري تراجعت ميزانيته من 1,15% من النتاج الداخلي الخام إلى 0,70 % أما قطاع التربية فتراجعت ميزانيته من 0,9 % إلى 0,70 % وعرف قطاع السكن هو أيضا تراجعا في ميزانيته خلال نفس الفترة من 0,45 % إلى 0,38 % .([5])

يمكننا إذن تحديد أهم الأسباب وراء زيادة معدلات البطالة في الجزائر إلى أثار تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي تم تطبيقه بعد التفاوض مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية بخصوص إعادة جدولة المديونية الخارجية ، ومن بين هذه السياسات التي زادت من البطالة نذكر ما يلي :

- أدى خفض معدل الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم (عدم فتح مناصب عمل جديدة رغم حاجة القطاع إلى أكثر من 20000 معلم في جميع أطوار التعليم) و الصحة و السكن إلى خفض موازي في طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات .
- لقد أدى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة ، باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وقطاع المحروقات (الاستكشاف والتنقيب) التي أصبح تنفيذها يعتمد على تكنولوجيا مكثفة لعنصر رأس المال ، وعلى عمالة مؤقتة أي تسريح عقب انتهاء المشروع.
- إن تدهور المستوى المعيشي الناتج عن ارتفاع مستوى التضخم أدى إلى إحداث كساد واضح في السوق المحلي العام والخاص ، وقد نجم عن ذلك خسائر و إفلاسات ضخمة ، ترتب تسريح أعداد كبيرة من العمالة .
- إن التزام الجزائر بتحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية تمهيدا لإنظمامها للمنظمة العالمية للتجارة شجع عمليات استيراد منتجات يتم إنتاجها محليا

مما أدى إلى تعريض الصناعة الوطنية إلى منافسة غير متكافئة أمام المنتجات المستوردة ، مما أدى إلى إغلاق و إفلاس كثير من هذه المؤسسات وتسريح عمالها .

- عدم مواءمة النظام التربوي و التكويني لمتطلبات الكفاءة المهنية للاقتصاد الوطني .([6])
- كل الأسباب السابقة لها علاقة مباشرة بتزايد هيكل قوة العمل في الجزائر أي تزايد حجم المجتمع النشيط حيث كان في حدود 5 ملايين سنة 1980 و أصبح في حدود 9 ملايين سنة 1997 ليتجاوز 15 مليون سنة 2000 ([7]) ، كما يتقدم سنويا لسوق العمل ما بين 250000 و 300000 فرد في حين أن توفير مناصب عمل جديدة لم يتجاوز خلال السنوات الأخيرة 150000 منصب سنويا في أحسن الأحوال وهو ما يعني زيادة معدل البطالة من سنة لأخرى .

3 . خصائص البطالة في الجزائر

يمكننا تحديد أهم مميزات ظاهرة البطالة في الجزائر فيما يلي :

- إن النسبة الأهم من البطالين في الجزائر هم من فئة الشباب فأكثر من 80 % من العاطلين عن العمل هم أقل من 30 سنة .([8])
- إن ثلثي العاطلين عن العمل لم يسبق لهم العمل أي ليس لهم تجربة مهنية سابقة ، وهذا ما يُصّعب من دمجهم في سوق العمل .
- البطالة تمس أكثر الفئات الغير حاصلة على أي مستوى تكويني ، فأكثر من مليون متعطل عن العمل له مستوى دراسي متوسط و73 % من البطالين ليس لهم أي مستوى تأهيلي .([9])
- إن بطالة حاملي الشهادات الجامعية آخذة في الزيادة من سنة لأخرى فحسب الديوان الوطني للإحصاء فقد ارتفعت نسبة البطالين من حاملي الشهادات الجامعية من 0,6 % سنة 1995إلى 3,17 % سنة1992 ثم 4,4 % سنة 1995 وتجاوز عددهم في سنة 1997 مائة ألف بطال جامعي مما يشير إلى أن النمط التعليمي لا يتماشى مع مستجدات سوق العمل .إن ظاهرة ارتفاع نسبة العاطلين من المتعلمين

و المهنيين وذوي التخصصات الماهرة ليست بالظاهرة الوطنية بل إنها ظاهرة منتشرة في العديد من البلدان النامية ، ففي تقرير للبنك الدولي أشار فيه إلى أنه في 32 بلد نامي كان هناك أكثر من 2,4 مليون عاطل عن العمل من الذين كانوا يعملون في الوظائف و المهن الفنية و الإدارية العليا ، هذا النوع من العاطلين عادة ما يسعى إلى العمل في خارج البلاد ، الأمر الذي يعتبر هدرا كبيرا في أغلى الموارد البشرية ([10]) .

- أصبحت ظاهرة البطالة ظاهرة طويلة الأجل فقد انتقلت مدة البحث عن العمل من 23 شهر سنة 1989 إلى أكثر من 27 شهر سنة 1996 .([11])

- إن ثلث العاطلين عن العمل فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية في إطار ما يعرف بتسريح العمال والإحالة على التقاعد المسبق أو الإحالة على صندوق التأمين على البطالة .([12])
- نلاحظ تزايد ملحوظ للبطالة في صفوف النساء حيث تبلغ نسبته 38% إلى 40 % .
- إن البطالة منتشرة أكثر لدى الفئات الاجتماعية الضعيفة ، حيث تقدر البطالة لدى الفقراء بـ 44 % مما يؤكد على الترابط الوثيق بين ظاهرتي البطالة والفقر (أكثرية البطالين فقراء وأغلب الفقراء عاطلين عن العمل) .
- تتوزع البطالة بشكل غير متوازن داخل الوطن ، فبعض المناطق تعاني أكثر من المناطق الأخرى فولايات كوهران ،مستغانم ،الجزائر ، البليدة ،تيبازة عنابة وقسنطينة تقدر مستويات البطالة فيها بـ10% من المجتمع النشيط وولايات أخرى كولاية الشلف ، تيزي وزو ، برج بوعريريج ، سطيف ، جيجل ، أم البواقي تبسة تعرف معدلات بطالة تفوق 75% من المجتمع النشيط ، في حين أن ولايات أخرى كولاية تلمسان ، تيارت ، تيسمسيلت ، المدية ، الجلفة ، المسيلة ، ميلة وبسكرة تعرف معدلات بطالة تقدر ما بين 60 و75% من المجتمع النشيط .([13])

من خلال عرض أهم خصائص البطالة في الجزائر نتساءل الآن عن الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية لمواجهة هذه المعضلة التي تنخر الاقتصاد الوطني وتهدد الأمن الاجتماعي .

4 .الإجراءات المتخذة لمعالجة البطالة

إن تفاقم الضغوط الجديدة الناجمة عن استقرار الاقتصاد الكلي وبرنامج التعديل الهيكلي التي تجسدت على الخصوص في ترشيد عدد المستخدمين الناجم عن عملية إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي ، وفي تراجع الاستثمار وإنشاء مناصب الشغل ، فكان من الضروري على الدولة إقامة أجهزة تهدف إلى التقليل من عدد المناصب المفقودة ، وضمان مداخيل بديلة للأجراء الذين سُرحوا لأسباب اقتصادية .

يتكون النظام الوطني لحماية الأجراء من خطر فقدان مناصب عملهم بصفة غير إرادية ولأسباب اقتصادية من عدة أدوات ذات طابع اقتصادي و اجتماعي نذكر منها ما يلي :

- ❖ جهاز مساعدة ودعم للحفاظ على الشغل وترقيته وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/09 الصادر بتاريخ 26-04-1994 .
- ❖ نظام التقاعد المسبق وذلك بموجب المرسوم التشريعي رقم 94/10 الصادر بتاريخ 26 ماي 1994 .
- ❖ نظام التأمين ضد البطالة الصادر في ماي 1994 يرمي هذا النظام إلى ضمان مدخول مؤقت للأجراء المسرحين في إطار إعادة تنظيم النشاط

الاقتصادي جذريا ، كما يضطلع أيضا بمهمة إعادة إدماج العاطلين عن العمل في الحياة العملية ، ولذلك يعتبر هذا النظام بمثابة الأداة الرئيسية للجهاز الخاص بمرافقة إعادة هيكلة الاقتصاد و التخفيف من آثار التعديل الهيكلي .

- ❖ المشاريع الحكومية لتشغيل الشباب و مرافقتهم على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة و المتوسطة .
- ❖ البرنامج الحكومي الخاص بتشجيع انشاء المؤسسات المصغرة .
- ❖ النظام الخاص بالتعاقد بعد التسريح للقيام بأعمال المناولة .

يتبين مما سبق ذكره أن السلطات العمومية اتخذت عدة إجراءات كان القصد منها التخفيف من حدة هذه الظاهرة ، ويمكن تصنيف هذه الإجراءات في شقين أساسين هما الشق الاجتماعي و الشق الاقتصادي .

ففي مجال المعالجة الاجتماعية يمكن إبراز النتائج التالية المتعلقة بتطبيق الأحكام المتعلقة بالحماية الاجتماعية :

جدول رقم (2) تطور إجراءات حماية الأجراء المسرحين من 1994 إلى 1997

	سنة 1994	سنة1995	سنة 1996	سنة1997
عدد المسرحين	2163	46615	19730	95775
التأمين ضد البطالة	1146	34802	12045	80703
التقاعد المسبق	1017	11813	7685	15072

المصدر: تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة العاشرة ، أفريل 1998 ، ص ص 59 –60 .

نلاحظ أنه وإلى غاية نهاية سنة 1997 ، وفي إطار 1006 جانبا اجتماعيا ، تم تسريح 164283 عاملا تم التكفل بنسبة 78,3 % منهم في إطار التأمين ضد البطالة و 21,7 % ضمن التقاعد المسبق ، وإلى غاية نهاية فيفري 1998 شمل التسريح لأسباب اقتصادية 178876 عاملا منهم 142514 في إطار التأمين ضد البطالة و36362 في إطار التقاعد المسبق .([14])

تجدر الإشارة إلى أن غالبية العمال المسرحين من القطاع العام منهم 60 % تابعين للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، ويبدو القطاع الخاص غير معني تماما بهذه

الأحكام بالرغم من تسجيل عدد هام من المسرحين خارج هذه الأحكام .وفي المقابل تعرف الإدارة التي لا تخضع لهذه الأحكام تجميدا في التوظيف وعدم شغل المناصب المحررة .أما حسب قطاع النشاط ، فيحتل قطاع السكن و الأشغال العمومية نسبة 60,3 % من مجموع العمال المسرحين .وهكذا تم تسريح عدد كبير من العمال – تقدره بعض التصريحات الغير رسمية للنقابة بأكثر من 450000 عامل إلى غاية نهاية سنة 2000 – واللجوء النهائي للجانب الاجتماعي كعلاج لتحسين تسيير المؤسسات وإنعاشها من جديد ورغم ذلك مازالت العديد من هذه المؤسسات تعاني من تراجع معدل النمو فيها .وعليه لا يمكن القبول بأن سبب ضعف نتائج مؤسساتنا الوطنية هو ضخامة عدد العاملين فقط ، بل إن الخلل يعود في المقام الأول إلى الإطار التنظيمي و التسييري الذي تعمل فيه هذه المؤسسات مما يؤدي إلى فقدان التوازن المالي والمشاكل المتعلقة بالقدرة على التموين المنتظم بالمواد الأولية وقطع الغيار ومدى احترام مقاييس النوعية واحترام المواصفات الإنتاجية ومستويات التأطير و التكوين فيها ...كل هذه العوامل السالفة الذكر يجب التكفل بها في إطار إستراتيجية شاملة ومتكاملة .

أما في مجال المعالجة الاقتصادية يمكن ملاحظة ما يلي :

- 193000 شخص تم تسجيلهم في إطار الشبكة الاجتماعية في سنة1996 بينهم 60% شباب لم يسبق لهم العمل.
- سمح برنامج الأشغال الكبرى خلق أكثر من 108000 منصب عمل منذ انطلاقه في سنة 1994 .
- تم اتخاذ العديد من القرارات الهدف منها تشجيع إنشاء المؤسسات المصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .([15])
- الدخول في مشاريع شراكة اقتصادية مع الأجانب في عدة قطاعات ساهمت في خلق فرص عمل جديدة تبقى لحد الآن قليلة مقارنة بالحاجات الحقيقية لتوظيف المزيد من العاطلين عن العمل .

نستعرض فيما يلي مشاريع الشراكة خلال الفترة 1993 –1997

جدول (3) مشاريع الشراكة خلال الفترة 1993 –1997 وعلاقتها بالتشغيل

القطاع	الفلاحة	الصناعة	البناء وأشغال عمومية	السياحة	الخدمات	الصحة	التجارة	المجموع
التشغيل	5667	17844	5031	5808	31966	545	173	67034

عدد المشاريع	9	103	22	10	29	2	11	186

Source : N. Benfriha , Les multinationales et la mondialisation , éd Dahleb , Alger , 1999 , P 199 .

ثالثا: الآثار الاقتصادية للبطالة في ظل العولمة

ينجم عن البطالة خسائر جمة يتحملها الاقتصاد الوطني ، فهي كثيرة ومتعددة يأتي في مقدمتها ما تمثله البطالة من إهدار في قيمة العمل البشري ، حيث يخسر البلد قيمة الناتج الذي كان من الممكن للعاطلين إنتاجه في حالة عدم بطالتهم واستخدام لطاقاتهم الإنتاجية ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن ما تقدمه الحكومات من إعانات للبطالين تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة ، وما ينجم عن ذلك من نتائج سلبية ، كما أن زيادة هذه المدفوعات تؤثر سلبا في قدرة الحكومة على الإنفاق على الخدمات العامة الضرورية كالتعليم و الصحة و المرافق العامة ...

تعني العولمة تعميم الاقتصاد الحر الليبرالي على مستوى جميع بلدان العالم بما في ذلك فتح الأسواق و حرية انتقال عناصر الإنتاج في ظل الثورة الحالية التي يشهدها عالم الإعلام ووسائل الاتصال .

ففي ظل هذه العولمة المتزايدة ، ومع اضطرار غالبية البلدان النامية لتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي ذات التوجه الليبرالي والتي أضعفت من قدرة الدولة سرعان ما وجدت هذه البلاد نفسها وقد انتقلت منها صناعة القرار الاقتصادي من مستواه الوطني إلى مستوى الدائنين و المنظمات الدولية وأصبحت هناك صعوبات تواجهها في فرض سيطرتها الوطنية على كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية المحلية ، بعد أن أصبحت الأولوية تعطى لمصلحة المنافسة وآليات السوق من خلال خضوع حكومات البلدان النامية لتعليمات المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،فقد نجم عن برامج الخوصصة موجة تسريح هائلة من العمالة ، كما أصبحت عمليات الخوصصة التي تجري الآن على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في الدول النامية وكانت قوة العمل المحلية وما أصابها من بطالة هي أولى ضحايا هذه العولمة.([16])

على أن العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي وضعف موقع البلاد النامية داخله ،قد اقترنت أيضا بتطور آخر يتناقض مع المعنى العام لفكرة العولمة وكان له تأثيرمهم في مشكلة البطالة ألا وهو الصعوبات و القيود التي بدأت تواجه هجرة القوى العاملة من دول الجنوب النامي إلى دول الشمال الصناعي فالعولمة كما تم تعريفها سابقا تعبر عن الحرية الغير مقيدة لانتقال السلع ورؤوس الأموال ، أما حركة انتقال قوة العمل فغير مسموح بها . وتشير بعض التقديرات إلى أنه ترتب على

القيود التي تفرضها حكومات البلدان الصناعية على هجرة قوة العمل إليها أن البلاد النامية أصبحت تحرم الآن من دخل لا يقل عن 250 مليار دولار سنويا على الأقل .([17])

إن البطالة التي تسببها العولمة للبلدان النامية تتسبب أيضا في إحداث هذه الظاهرة في البلدان الصناعية وذلك من خلال حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تشرف عليها الشركات المتعددة الجنسيات وذلك من خلال سعيها وراء تعظيم أرباحها و تقليص التكاليف فتقوم بنقل أعمالها (الصناعات التحولية و الصناعات المتقادمة تكنولوجيا) إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا التي وفرتها هذه البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

يعتقد الكثير خطأ أن الاستثمارات الأجنبية هي الحل الأمثل لمواجهة أزمة البطالة غير أن الكثير من المؤشرات تفند هذا الإدعاء بل على العكس من ذلك فعمليات الاندماج و التملك التي اتسع انتشارها بين كبريات الشركات العالمية عادة ما ينتج عنها تسريح أعداد معتبرة من العاملين .

فإذا كان انتقال المشروعات و الشركات من الدول الصناعية إلى الخارج يلغي في جميع الأحوال فرص عمل في هذه الدول ، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا فيما إذا كان العمال في الدول التي انتقلت إليها الاستثمارات يستفيدون من هذا الانتقال .

فتحت ضغط التكلفة المتزايد على الشركات التي تضع إعادة توزيع فرص العمل القائمة في أولوياتها أكثر من محاولتها لخلق فرص عمل جديدة ، كما أن استخدام إمكانيات الاستثمار في الخارج ، بشكل لم يسبق له مثيل هو السبب في التنافس الحاد لمواقع الدول فيما بينها ، فتقوم بعض الدول بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة و تقوم دول أخرى باستغلال عمالها عن طريق تدني مستويات الأجور فيها ، و في المحصلة النهائية فإن هذا التنافس لا يخدم أحد بل يقود إلى التدهور الاجتماعي و إلى عجز موازنة الدولة . و في سياق اعتبارات اقتصادية شاملة فالاستثمارات الخارجية لا تنتج أية فرص عمل ، و هي ترفع من ضغط التكلفة في جميع أنحاء الكرة الأرضية ، و تقوم إلى الخضوع إلى إجراءات الترشيد و خسارة فرص العمل ، خاصة وأن تقانة الدول الصناعية هي من الأنواع المنتجة جدا ، بحيث أن النمو الاقتصادي يمكن أن تتحقق دائما بعدد متناقص من البشر و كل ذلك بسبب العولمة و تداعياتها . ([18])

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق معدلات نمو إيجابية لا يكفي لحل مشكل البطالة ، كما أن تخفيض معدلات البطالة لا يعني تحسن مستويات وظروف العمل ، بل قد يكون هذا التحسن ناتجا على حساب تدهور ظروف العمل ، فدولة البرتغال مثلا تشهد معدل بطالة لا يتجاوز 4,5 % ولكن عامل من بين ثلاثة عمال يعمل في ظروف سيئة .([19])

ولـذلك ورغـم المبالغـات الشـديدة التـي يـذكرها بعـض الاقتصـاديين حـول علاقـة الشركات المتعددة الجنسيات بقضية العمالة وقدرتها على حل مشكلة البطالـة ، فـإن الواقـع يشير إلـى نقيض ذلك ، فلـو أخذنا بالاعتبـار الأرقـام المتصـلة بـأكبر مـائتي شـركة عالميـة ، نجـد أنهـا تمثـل ربـع النشـاط الاقتصـادي العـالمي ، ومـع ذلـك فهـي لا تستخدم غير 18,8 مليون عامل ، أي أقل من 0,75 من قوة العـمل العالمية.([20])

رابعا : الحلول المقترحة للتخفيف من آثار البطالة

من خلال استعرضنا لأهم الأسباب المؤدية لزيادة معدلات البطالة والتعرف على خصائصها يمكننا تقديم مجموعة من الاقتراحات قصد التخفيف من حدة ظاهرة البطالة نذكرها فيما يلي :

- يجمع الاقتصاديون على أن مواجهة مشكلة البطالة تتم في المقام الأول من خلال الاستثمار فبدونه فلا وجود للشغل ، غير أننا نؤكد على أن معدلات نمو الاستثمار قد لا يرافقها تطور متناسب معها فيما يتعلق بإنشاء مناصب عمل جديدة وهذا راجع أساسا إلى أن مستوى تطور النمو الديموغرافي وبالتالي المجتمع النشيط قد يفوق مستوى نمو الاستثمار . وقصد تحقيق الاستثمار للأهداف المرجوة منه فمن الضروري تحسين آليات تسيير نفقات الدولة خاصة فيما يتعلق بنفقات التجهيز بهدف توجيهها قصد مساهمتها في زيادة فرص العمل ، ودعم كافة الإجراءات الحافزة للاستثمار وتوجيهها نحو القطاعات الأكثر حاجة لعنصر العمل .
- إن تطبيق برنامج التثبيت الهيكلي وتقليص العجز في الميزانية كان له الأثر المباشر على تقليص الإنفاق الحكومي على الاستثمار وما صاحب ذلك من تقلص فرص العمل الجديدة .إن مساهمة ميزانية التجهيز في زيادة العرض الإجمالي للعمل يتطلب تحقيق ثلاثة شروط أساسية هي :

1. الإرادة السياسية وقدرة الدولة على زيادة الموارد الموجهة نحو الاستثمار من أجل تمويل مشاريع جديدة ، وهذا قصد تقليص الإختلالات المتراكمة في بعض القطاعات وزيادة فرص العمل .
2. تحسين وتيرة إنجاز الاستثمارات من أجل زيادة فعاليتها في خلق مناصب عمل جديدة .
3. زيادة مشاركة الجماعات المحلية في تمويل أنشطة الاستثمار وهو ما يتطلب إعادة النظر في مصادر إيراداتها وتحسين الجباية المحلية .

- من الواجب العمل على تدعيم السياسات البديلة للعمل أو ما تعرف بالسياسات الاقتصادية لمواجهة البطالة مثل برامج تشغيل الشباب و البرامج الخاصة للتشغيل ، والعمل الجدي على الانطلاق الفعلي لبرنامج الأشغال الكبرى مما يتطلب إيجاد الآلية التي تسمح بتمويل مثل هذه البرامج الكفيلة بخلق مناصب عمل جديدة .
- تطوير القطاعات ذات الاستعمال الكثيف لعنصر العمل مثل الفلاحة والبناء والسياحة والصناعات التقليدية .
- استغلال حاجات الشغل في القطاعات الاجتماعية : الصحة والتعليم الذي يشكو من نقص عدد المؤطرين .وتجديد خارطة التكوين المهني بما يتماشى والخصوصيات المحلية لكل منطقة .
- يجب العمل على تخفيض التكاليف الغير مباشرة للعمل مما يساعد أرباب العمل الخواص على تشغيل أعداد إضافية من البطالين وبظروف عمل مقبولة .
- الأخذ ببعض التجارب العالمية في مجال التشغيل مثل : تقسيم وقت العمل و تقليص ساعاته و الاعتراف الرسمي بالعمل المنزلي .
- تطوير نظم المعلومات الخاصة بأسواق العمل وتيسير تداولها لمساعدة العمال الراغبين في العمل والباحثين عنه ولمساعدة رجال الأعمال الذين يبحثون عن هؤلاء العمال ، مع تكيفها المستمر مع ثلاثية التشغيل-التعليم-التكوين.
- التوسع في سياسات التدريب وإعادة التدريب للبطالين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يتماشى مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة .
- من أجل زيادة فرص التوظيف باستمرار ، يتعين إعادة النظر من حين لآخر ، في مكونات سياسات التعليم و التدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة التي تدخل سوق العمل سنويا ومتطلبات هذه السوق .

- تحسين وتطوير الدراسات الإحصائية للقياس والمتابعة الدائم لسوق العمل في جانبي العرض و الطلب (البطالة) وذلك من خلال القيام بتحقيقات ميدانية منتظمة تعتمد نتائجها كقاعدة أساسية لوضع الإستراتيجية الوطنية لمواجه البطالة وتحسين ظروف العمل .

الهوامش

([1]) رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة : تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 ، أكتوبر 1997 ، الكويت ، ص 17 .

([2]) نفس المرجع ، ص28 .

([3]) Cherif Chakib , La restructuration industrielle , les cahiers du CREAD , N° 41 , 1997 , p 212 .

([4]) الديوان الوطني للإحصاء، جانفي 2001 .

([5]) Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. » Février 1998 ,P 47 .

([6]) Forum international sur l'emploi des jeunes , CNES , 15 –16 Janvier 1996 .

([7]) Rapport annuel de la banque mondiale , 1997 , p 50 .

([8]) Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. » Février 1998 .

([9]) Ibid .

([10]) World nations :Report on the world social situation 1993 , New York , P69 .

([11]) الديوان الوطني للإحصاء .

([12]) Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. » Février 1998 .

([13]) R .Amrani , Le chômage en Algérie Est-ce une fatalité , in L'Economie ,mensuel économique édité par l'agence Algérie Presse service , N°42 Avril 1997 , pp 14 à 20 .

([14]) تقرير حول نظام علاقات العمل في سياق التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة العامة العاشرة ، أفريل 1998 ، ص60 .

([15])Programme de redressement Economique « Plan national de lute contre le chômage. » Février 1998 .

([16]) تقرير عن التنمية في العالم ، البنك الدولي ، 1996 ، ص 159 .

([17]) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير عن التنمية في العالم 1992 ، ص58 .

([18]) جيرالد بوكسبرغ ، هارالد كليمانتا ،الكذبات العشر للعولمة بدائل ديكتاتورية السوق ، ترجمة عدنان سليمان ،دار سلسلة الرضا للمعلومات ، دمشق ، ص129 .

([19]) Alternatives Economiques , revue d'économie , Mai 2000 ,N° 181 ,p 30 .

([20]) رمزي زكي ، المرجع السابق ص 509 ، نقلا عن إفتتاحية جريدة لوموند دبلوماتيك في أحد أعدادها الصادرة في يناير 1997 ، ترجمة جريدة القبس الكويتية الصادرة بتاريخ 31 /97/1 ، ص 27 .